al-Ihkam: Jurnal Hukum dan Pranata Sosial, 16 (1), 2021: 207-229
ISSN: 1907-591X, E-ISSN: 2442-3084
DOI: http://dx.doi.org/10.19105/al-Ihkam.v16i1.5027

Al-Pancasila fi al-Mandzûri al-Maqâshidî al-Syar'î: Dirâsah Tahlîliyah

Akhmadul Faruq
Sekolah Tinggi Agama Islam Ma'arif, Sampang
Email: fauraq.madura@gmail.com

Article history: Received: September 11, 2020, Accepted: April 10, 2021, Published: Juni 27, 2021

ملخص:

هذا المقال يهدف إلى البحث عن البانتشاسيلا (Pancasila) في منظور مقاصد الشريعة. تتكون البانتشاسيلا من المبادئ الخمسة، وهي: الربانية المتفردة، والإنسانية العادلة المهذبة والمتحضرة، والوحدة الإندونيسية، والشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية، والعدالة الاجتماعية بين كل المواطنين الإندونيسيين. فهذه الدراسة تعتمد على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك لعرض مبادئ البانتشاسيلا من حيث بيان مفهومها، وتفسيرها الرسمي، وتحليلها من المنظور المقاصدي. وقد توصل الباحث إلى تقديم الحلول في التفسير الموافق المقاصد الشريعة للبانتشاسيلا.

الكلمات المفتاحية:

البانتشاسيلا؛ مقاصد الشريعة؛ مفهومها؛ تفسيرها الرسمي؛ الحلول

Abstract:

This article aims to search for Pancasila concept from the perspective of maqashid Sharia. Pancasila is made up of the Five Principles, which are: e.g. belief in the One and Only God, just and civilized humanity, unity of Indonesia, democratic rule that are guided by the strength of wisdom resulting from deliberation and social justice for all Indonesians. This study relies on inductive and analytical method to present the principles of Pancasila in terms of its concept statement, its formal interpretation, and its analysis from the intentional

Author correspondence email: fauraq.madura@gmail.com
Available online at: http://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/alihkam/
Copyright (c) 2020 by al-ihkam. All Right Reserved

perspective. I have come up with solutions in the interpretation corresponding to the Sharia purposes of Pancasila.

Keyword:
Pancasila; maqashid Sharia; concept statement; formal interpretation; solutions

مقدمة

إن إندونيسيا دولة كان المسلمون فيها يلعبون دورا مهمّا في استقلالية جمهورية إندونيسيا من قبضة الاستعمار الأجنبي، كما أنهم يشكّلون الغالبية العظمى من الشعب الإندونيسي. وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لا تحكم بالشريعة الإسلامية بشكل كامل شامل، بل كانت الدولة تقوم على أساس البانتشاسيلا (المبادئ الخمسة)، وهي: الربانية المتفردة، والإنسانية العادلة المهذبة والمتحضرة، والوحدة الإندونيسية، والشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية، والعدالة الاجتماعية لكل المواطنين الإندونيسيين، فهي أساس فلسفي ومصدر أساسي للقانون الوطني والنظام القانوني لجمهورية إندونيسيا. لذلك، فليست جمهورية إندونيسيا بالبلد الثيوقراطي ولا العلماني ولا الشيوعي، بل هي دولة البانتشاسيلا.[1]

[1] Muhammad Taufiq, Akhmadul Faruq, and Ibnu Khaldun, "Implementation of 'The Madina Charter' in a Democratic Country : Indonesia as a Model," in *Proceedings of the 6TH International Prophetic Heritage Conference (SWAN 2018) Istanbul, Turkey* (Istanbul: SWAN, 2018), 523; Abdul Jalil and Muhammad Taufiq, "Al-Âtsâr Al-Mutarattibah 'Âla PERPPU (Lawâih Al-Hukûmiyyah Al-Badaliyyah) Min Al-Munazhzhamât Al-Mujtama'Iyyah Raqm 2 Li 'Âm 2017 Dlidda Wujûd Hizb Al-Tahrîr Indûnîsiyâ Min Manzhûr Saddi Al-Dzarî'Ah," *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 14, no. 1 (2019): 144, https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v14i1.1982; Muhammad Taufiq, *Filsafat Hukum Islam; Dari Teori Ke Aplikasi*, ed. Abd. Jalil, I (Pamekasan: Duta Media, 2019), 219.

فكلمة البانتشاسيلا مصطلح لدستور الدولة الإندونيسية يرجع أصلها إلى اللغة السنسكريتية من طبقة برهمانا في الهند، وهي مأخودة من بانتشا (panca) تعني خمسة وسيلا (syila) تعني مبدأ أو أساسا، أو سيلا (syiila) تعني نظام الآداب والأخلاق الكريمة المهمة المناسبة. إذا، فإنها من الناحية اللغوية اللفظية بمعنى أساس وله خمسة عناصر أو خمسة نظم للسلوك المهمة، وهذا المصطلاح قد اشتهر في عهد ماجاباهيت (Majapahit) في القرن الرابع عشرة وهو مدوّن في كتاب ناجارا كرتاجاما (Negara Kertagama) لامبو فرابانجا (Empu Prapanca) وكتاب سوتاصاما (Sutasoma) لامبو تانتولار (Empu Tantular)، فالبانتشاسيلا يراد بها تنفيذ خمسة آداب وهي على ما يلي:

١. Panatipada veramani sikhapadam samadiyani بمعنى منع القتل
٢. Dinna dana veramani shikapadam samadiayani يراد به منع السرقة
٣. Kameschu micchacara veramani shikapadam samadiyani بمعنى منع الزنا
٤. Musawada veramani sikapadam samadiyani بمعنى منع الكذب
٥. Sura meraya masjja pamada tikana veramami يراد به منع السكر أي الكفّ عن شرب الخمر والمخدرات.

وهذه الأسس في الفلسفة الجاوية تعدّ معيارا لتنظيم شؤون حياتهم بعد انقراض عهد ماجاباهيت بمصطلاح جاوي "Ma Lima" أي خمسة منهيات وهي على النحو التالي:

١. القتل (Mateni)
٢. السرقة (Maling)

٣. الزنا (Madon)

٤. السكر(Mabuk)

٥. القمار (Main)

إن البانتشاسيلا لا يتم سنها إلا كانت وراؤها مقاصد وحكم وأفكار عظيمة تضمن المصالح الشعبية سواء أكانت من شؤونها الداخلية أو علاقاتها الخارجية، فالمبادئ الخمسة التي هي مرآة ثقافات الإندونيسيين وعاداتهم وسلوكياتهم وقيم حياتهم عهد ذو قيمة عالية بين الشعب والدولة والحكومة.

لذلك، تهدف إلى تكوين المجتمع المدني العدل المزدهر، كما أنها تعدّ وسيلة لتوحيد الشعب الإندونيسي، وهي لا تنصب إلا لمصالح الشعب لتنظيم شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية، استجابةً لمتطلبات الجماعة، وسداً لحاجاتها، وتقوم بمثابة هندسة اجتماعية للعلاقات داخل الشعب الإندونيسي، إلا يوجد من خلال تطبيقها في الواقع الإندونيسي اضطراب وارتباك في تطبيق المبادئ الإسلامية حتى يقع حدوث الاختلافات الساخنة بين الموافقين لها والمعارضين عليها.

اختيار البانتشاسيلا دستورا للجمهورية الإندونيسية في بداية الاستقلال

إن سن البانشاسيلا لا يتم إلا وراءها غايات وأهداف ومقاصد مما يحقق مصالح الشعب الإندونيسي من الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والوحدة في الوطنية،[٢]ومن أهم أهداف نصب البانتشاسيلا استقلال الدولة الإندونيسية وشعبها من احتلال الهولنديين واليابانيين، فالبانتشاسلا التي تسري وتتضح في حادثة إلغاء جملة (مع وجوب تنفيذ الشريعة الإسلامية وتطبيقها على معتقديها) في ميثاق جاكرتا (The

[2] Kaelan. M.S. *Filsafat Pancasila, Pandangan Hidup Bangsa Indonesia*, (Yokyakarta: Paradigma Yokyakarta, 2009), p.2.

Jakarta Charter) الذي وُضِع كأساس الدولة حينئذ، وتبديل العبارات الإسلامية في التي تعتبر بابا لتنفيذ الشريعة الإسلامية في هذه الدولة،[٣] بعبارات أخرى وتعديل المبادئ الأساسية في ميثاق جاكرتا إلى البانتشاسيلا لدستور ١٩٤٥م (Pancasila UUD 1945)،[٤]

فإذا وقفنا هذا الجو السياسي من النظرية المقاصدية وجدنا أن تقديم البانتشاسيلا على الإسلام وميثاق جاكرتا في سن دستور الدولة هو تنازل عن المبادئ التي آلت بسببه الويلات والافتراق إلى يومنا هذا. ولسببه ضاعت حقوق المسلمين وبالمقارنة مع البلدان المجاورة التي جعلت الإسلام دينا رسميا مثل ماليزيا (Malaysia)[٥] وبروناي دار السلام (Brunei Darus Salam) وغيرها من البلدان كالسعودية، وباكستان، إيران. فإن الحياة الدينية في إندونيسيا من الناحية السياسية مغلوبة من قبل غير المسلمين. وفي نفس الأمر، ولتأييد شرعية حكومة إندونيسيا ولتهدئة الجو الساخن في السياسة حينئذ، كان منح الرئيس سوكارنو ومنسوبيه من قِبل جمعية نهضة

---

[3] Taufiq, Faruq, and Khaldun, "Implementation of 'The Madina Charter' in a Democratic Country : Indonesia as a Model"; Muhammad Taufiq and Masyithah Mardhatillah, "Polygamy in Indonesian Family Law: Analysis of Maqashid Syariah," Journal of Islam in Asia 17, no. 3 (2020); M Mardhatillah and M Taufiq, "The Practice of Amal Masjid in Madura," … Journal of Multidisciplinary Islamic Education, 2020, 53–72, https://core.ac.uk/download/pdf/354363723.pdf; E. Hariyanto et al., "Effectiveness of the Economic System to Zakat and Waqf for Empowerment of the Ummah in Indonesia," International Journal of Advanced Science and Technology 29, no. 6 (2020).

[4] Al Habib Rizieq Syihab, *Wawasan Kebangsaan Menuju NKRI Bersyariah*, (Jakarta: Suara Islam Press, 2013). p.4.

[5] Imam Mawardi, "Islamic Law and Imperialism: Tracing on The Development of Islamic Law In Indonesia and Malaysia," *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 1 (2018): 1, https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i1.1583.

العلماء منصب "ولي الأمر" أمرا ضروريا بحيث لا يوجد أفضل من سوكانوا في ذلك الموقف الحرج، ولا يجوز خلو الدولة عن الإمام،[٦] هذا القرار يرجع إلى كلام الإمام الغزالي[٧]والحصني في كفاية الأخيار.[٨] وفي هذا القرار اختلافات وانتقادات حادة، بل علّل بعضهم أن هذا القرار مجرد قرار سياسي نفعي مؤقت، فضلا عن كون سوكارنو لا يستحق ذلك اللقب.[٩]

وأما ما قيل إن سبب ذلك الإلغاء هو صدور إنذار من النصارى في شرق إندونيسيا وهم قلة قليلة في إندونيسيا بالانفصال عن إندونيسيا إذا لم تحذف تلك العبارات الإسلامية، وأتى بالمتطلبات والإنذار جند القوات البحرية اليابانى (Opsir kaigun) إلى نائب الرئيس محمد هتا ملحّا له على إنجاز تلك المتطلبات في مساء ١٧ أغسطس ١٩٤٥م،[١٠] فهو خبر غامض وقصته خفية بحيث يحصل ذلك التعديل وإلغاء العبارات الإسلامية مع عدم حضور جميع الزعماء الإسلاميين الذين تم توقيعهم على الميثاق ومع إبهام شخصية الجند اليباني الذي جاء إلى محمد هتا وعدم التعرف على النصارى في شرق الدولة الذين صرعوا ذاك الإنذار حتى اليوم.

---

[٦] تم إصدار القرار من قبل جمعية نهضة العلماء في ١٠-١٥ محرم ١٣٨٤هـ/٨-١٣ سبتمبر ١٩٥٤م في سورابايا. انظر: لجنة بحث المسائل لنهضة العلماء، **أحكام الفقهاء في مقررات مؤتمرات نهضة العلماء ١٩٢٦-٢٠١٠** (جاكرتا: لجنة التأليف والنشر بجمعية نهضة العلماء، د.ط، د.ت)، ص٢٨٩-٢٩٠.

[٧] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين** (مصر: مؤسسة بابي الحلبي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ج١، ص١٥٧.

[٨] أبو بكر بن محمد الحصني الدمشقي، **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار** (سورابايا: مكتبة أحمد نبهاني، د.ت)، ج٢، ص١١٠.

[٩] انظر: منتهى أرتاليم، **فقه التعايش بين المسلمين وغيرهم في إندونيسيا: دراسة مقاصدية** (د.م: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، د.ط، ٢٠١٣م)، ص١٠٩.

[1010] Endang Saifuddin Anshari, *Piagam Jakarta 22 Juni 1945* (Jakarta: Gema Insani Press, 1997). p.51.

ويرى الباحث أن ذلك الإلغاء عبارة عن خيانة البانتشاسيلا، كما أن تلك الحادثة كارثة تاريخية وليست موافقة لمقاصد الشريعة لعدم الشورى التي تتطلب عليها الشريعة الإسلامية، ولأن تقديم البانتشاسيلا على الإسلام وميثاق جاكرتا في سن دستور الدولة هو تنازل عن المبادئ التي آلت بسببه الويلات والافتراق إلى يومنا هذا. ولسببه ضاعت حقوق المسلمين، بل هي انهزام المسلمين تحت القوى الوطنية والنصرانية.

بين التشريع الإسلامي (الشريعة) والتشريع الوضعي (البانتشاسيلا)

إن التشريع الإسلامي لا تماثل للبانتشاسيلا ولا تساوي معها، ولا يمكن القياس بينهما، وذلك لأن طبيعته تختلف عن طبيعتها. فيسعى الباحث في هذا المبحث استعراض الاختلافات المتعددة بين التشريع الإسلامي والباتشاسيلا وما يتقف عليهما. فيختلف التشريع الإسلامي عن البانتشاسيلا في ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن أصل تميز التشريع الإسلامي على التشريع الوضعي (البانتشاسيلا)، راجع إلى مصدر كل منهما، فإن التشريع الإسلامي يستمد من الوحي الذي أنزله الله ﷻ وتتمثل فيه عظمة الخالق، كماله، قدرته، إحاطته بما كان وما يكون، بحيث تحيط بكل شيء في الحال والاستقبال، وكان علمه محيط ﷻ بكل شيء، وأمر ﷻ أن لا تغير ولا تبدل فقال ﷻ ﴿**لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ**﴾ [يونس: ٦٤]، لأنه لا يحتاج إلى التغيير والتبديل مهما تتغير الأزمان، والأوطان، وتطور الإنسان،[١١] بينما البانتشاسيلا مستمدة من عقول البشر وعرف وعادات المجتمع

[١١] عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي** (بيروت: دار الكاتب العربي، د. ت)، ص١٨.

الإندونيسي،[١٢] ولما كانت البانتشاسيلا تؤخذ منها يتمثل فيها نقص البشر وضعفهم وعجزهم وقلة حيلتهم ، ومن ثم كانت بحاجة إلى التعديل والتغيير والتبديل والتطوير،[١٣] وكلما تطور شعب الدولة إلى درجة غير متوقعة، أو وجدت في حالات غير منتظرة، فالبانتشاسيلا لا يمكن مواكبتها، ولا تحيط بما سيكون وإن أمكن الإلمام بما كان، بل يمكن أن يطرأ عليها النقص والقصور وتدخل فيها الأهواء والنزعات، لكون صانعيها لا يوصفون بالكمال والعصمة.

الوجه الثاني: أن البانتشاسيلا عبارة عن قواعد مؤقتة وضعتها لجنة الإعداد لاستقلال إندونيسيا لتنظيم شؤون جمهورية إندونيسيا وشعبها، وسد حاجاتها،[١٤] وهي قواعد مؤقتة تمشي مع حال شعبها المؤقت، وتستوجب التغير كلما تغيرت أحوالهم، وأما التشريع الإسلامي فقواعد أثبتها الله ﷻ على سبيل الدوام لينظّم شؤون الناس أجمعين، فهو يختلف عنها في أن قواعده دائمة ثابتة غير قابلة للتعديل والتبديل والتغيير.[١٥]

الوجه الثالث: أن لجنة الإعداد لاستقلال إندونيسيا هم الذين صنعوا البانتشاسيلا[١٦]، ويلونها بعادات شعب إندونيسي وتقاليدهم وأديانهم،[١٧] والأصل فيها أنها توضع لتنظيم شؤون الدولة وشعبهم لا لتوجيههم، ومن ثم تأخرت عنهم وتابعت لتطورهم، فهي صنع الإندونيسيين. وأما الشريعة الإسلامية فهي من صنع الله الذي

---

[12] Adian Husaini, *Pancasila Bukan Untuk Menindas Hak Konstitusional Umat Islam, (*Jakarta: Gema Insani Press, 2012*)*, p.214.

[13] Ngudi Astuti. *Pancasila dan Piagam Madinah.* Jakarta: Media Bangsa, p.26.

[١٤] المرجع نفسه، ص٢٦-٢٧.

[١٥] عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ص٢٩-٢٠.

[16] Pandji Setijo, *Pendidikan Pancasila: Perspektif Sejarah Perjuangan Bangsa* (Jakarta: Gramedia Widiasarana Indonesia, 2011), 52-53.

[17] Syihab, *Wawasan Kebangsaan Menuju NKRI Bersyariah*, p.4.

أحاط علمه كل شيء وأتقنه خلقه، فالشريعة ومقاصدها لا توضع لتنظيم شؤون الجماعة المعينة فحسب، وإنما المقصود من التشريع الإسلامي تكوين الأفراد الصالحين والأمة المسلمة الصالحة، وإيجاد الدولة المثالية، والعالم المثالي، ومن أجل هذا، جاءت نصوصها ومقاصدها أسمى من مستوى العالم كله وقت نزولها، وما فتئت كذلك حتى الآن.[١٨]

بناء على ما سبق، يظهر للباحث أهم المميزات التي تميز الشريعة عن البانتشاسيلا؛ بخمس ميزات جوهرية:

١. الإلهية: إن الشريعة الإسلامية شريعة إلهية، بينما البانتشاسيلا شريعة وضعية.
٢. الكمال: إن الشريعة تمتاز عليها بالكمال، أي بأن استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة من قواعد ومبادئ ونظريات، وأنها غنية بالمبادئ والنظريات التي تكفل سد حاجات الناس أجمعين في الحاضر القريب والمستقبل البعيد.
٣. السمو: تمتاز الشريعة عليها بالسمو أي بأن قواعده ومبادئه أسمى دائما من مستوى الجماعة، وأن فيه من المبادئ والنظريات ما يحفظ له هذا المستوى السامي مهما ارتفع مستوى الجماعة، وأن تكون مقاصده ونصوصه من السمو والارتفاع ووصل من السمو درجة لا يتصور بعده سمو بحيث لا يمكن أن يتأخر في وقت أو عصر ما عن مستوى الجماعة.
٤. الدوام: إنها تمتاز عليها بالدوام والثبات والاستقرار، فنصوصها لا تقبل التعديل والتبديل مهما مرت الأعوام وطالت الأزمان، وهي مع ذلك تظل حافظة لصلاحيتها في كل زمان ومكان.[١٩]

---

[١٨] عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ص٢١-٢٢.

[١٩] المرجع نفسه، ص٢٤-٢٥.

٥. المرونة والعموم:[٢٠] أن تكون قواعد الشريعة ونصوصها من المرونة والعموم إلى آخر حدود العموم والمرونة بحيث تتسع لحاجات الجماعة مهما تقدمت الجماعة، وتعددت الحاجات وتنوعت وطالت الأزمان.[٢١]

إن هناك جامعاً بين مفهومي البانتشاسيلا والشريعة الإسلامية، وهو يمكن القول بأن المبدأين كلاهما عبارة عن القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، مع العلم أن مقاصد الشريعة في حقيقتها تتجاوز كونها مبادئ مجردة إلى كونها خطابا للناس كافة، وكما أن كليهما وُضعا لتنظيم الجماعة. فتبين مما سبق أن البانتشاسيلا إذا كان معانيها ومحتواها توافق لمقاصد الشريعة ويمكن بها تطبيق الشريعة في جمهورية إندونيسيا فلا مانع من إطلاقها شرعا، لأن نوط الأحكام الشرعية تتعلق بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني،[٢٢] وأما إذا كانت مخالفة للشريعة، سواء كانت من النظريات التي تتفق عليها الدولة، أو المسائل المختصة بها فهي غير معتبرة.

الرؤية المقاصدية في المبادئ الخمسة (البانتشاسيلا)

إن سن البانتشاسيلا دستورا للدولة ليس فيه بأس ما دامت تراعى مقررات ثابتة في الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية العامة،[٢٣] كما يعبر ابن الجوزية عن مثل هذا بأنه

٢٠٢٠ محمد الطاهر الميساوي، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية** (د. م: البصائر للإنتاج العلمي، ط١، ١٩٩٧م/١٤١٨هـ)، ص٢٢٣.

٢١ عبد القادر عودة، **الفرق بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية**، (Retrieved 28th December 2018). <https://etudes-islamic.blogspot.my/2016/02/blog-post_53.html>.

٢٢ الميساوي، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٤٥.

23 Taufiq, Faruq, and Khaldun, "Implementation of 'The Madina Charter' in a Democratic Country : Indonesia as a Model."

سياسة جزئية بحسب المصلحة،[٢٤] وكما أن تصرفات النبي محمد ﷺ بالتشريع الخاص هي شرع غير ملزم على سبيل الدوام في ذاته وملزم في منهجه ومقاصده وغاياته وأهدافه ومرتبط بزمان أو مكان أو أحوال أو أفراد معينين لا عامة لجميع المسلمين.[٢٥] فحاول الباحث أن يسعى تقديم الحلول في التفسير الموافق المقاصد الشريعة للبانتشاسيلا.

١. الربانية المتفردة

يراد بها الشهادة بأن الله تعالى هو الواحد الأحد، المطلق المتعالي رب كل ما في الوجود ومالكه،[٢٦] بحيث يؤمن العبد بأن الله موجود ليس معدوم، قديم ليس بحادث، قادم لا يطرأ عليه العدم، مخاف للحوادث لا شيء يماثله، قائم بنفسه لا يحتاج إلى محل ولا مخصص، واحد لا مشرك له في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، القادر، والمريد، والعالم، والحيّ، والسميع، والبصير، والمتكلم.[٢٧] ويؤمن بما جاء به أنبياؤه عموما ونبينا محمد ﷺ خوصوصا، بحيث من اعترف بالإلهية والوحدانية ولكنه جحد النبوة من أصلها

---

[٢٤] ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد (جدة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، ص٤٧.

[٢٥] أحمد يوسف، **تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة وصلتها بالتشريع** (د.م: جامعة قطر، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الثامن، ١٤١٥هـ)، ص٤٣٧-٤٣٨.

[٢٦] المرجع نفسه، ص٦٢.

[٢٧] محمد هاشم أشعري التبوايريني الجانباني، **هذه الرسالة جامعة المقاصد**، تحقيق: عصام الدين حاذق (جونبنج: مكتبة التراث الإسلامي، د.ط، د.ت)، ص٣.

عموما أو نبوة نبينا خصوصا، واحدا من الأنبياء الذين نص الله عليهم بعد علمه بذلك فهو كافر لا ريب.[٢٨]

بهذا المبدأ تتيح الحكومة للشعب حرية الاعتقادات بحيث تعترف بتعدد الأديان في المجتمع الإندونيسي مع امكان التعايش السلمي بين أفراده والحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته مع مراعاة المبادئ الإسلامية، وتترك كل محاولات الإجبار والإكراه على تغيير الدين أو المعتقد أو مذهب، لا بمعنى أن تقرر الضالين والكافرين على كفرهم[٢٩] كما لا بد على الحكومة من حفظ الدين الإسلامي بحيث تقيم أركانه وأن تثبت قواعده من العمل به والجهاد من أجله والدعوة إليه والحكم به، وأن تدفع كل ما يخالف دين الإسلام من الأهواء والبدع والمنكرات.[٣٠]

وبهذا المبدأ يجيب على كل فرد أن يجعل شريعة الله ﷻ مرجعا أساسيا ومصدرا رئيسيا في كل مجال حياته سواء كان ذلك يتعلق بالفرد أم بالأسرة أم بالمجتمع والأمة أو بالوطن والبلد وكذا يلزم على الحكومة وممثلي الشعب في البرلمان أن لا تتخذوا قرارت وقوانين إلا موافقة للشريعة ومقاصدها.[٣١] وهذا المبدأ أكد أن الإسلام دين التوحيد: توحيد الإله وتوحيد الرسل في التيشير لهذا الدين الواحد، فهو دين الوحدة بين العبادة والمعاملة، والعقيدة والشريعة، والروحيات والماديات والقيم الاقتصادية والمعنوية، وعن

---

[٢٨] أشعري، **هذه الرسالة جامعة المقاصد**، ص ١٣.

[٢٩] الزحيلي، **قضايا الفقه والفكر المعاصر**، ص٥٧١.

[٣٠] اليوبي، **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، ص١٩٤-١٩٥.

[31] Jalil and Taufiq, "Al-Âtsâr Al-Mutarattibah 'Âla PERPPU (Lawâih Al-Hukûmiyyah Al-Badaliyyah) Min Al-Munazhzhamât Al-Mujtama'Iyyah Raqm 2 Li 'Âm 2017 Dlidda Wujûd Hizb Al-Tahrîr Indûnîsiyâ Min Manzhûr Saddi Al-Dzarî'Ah."

تلك الوحدة تصدر تشريعاته وفرائضه وتوجيهاته وحدوده وقواعده في سياسية الحكم وسياسة المال وفي الحقوق والواجبات.[٣٢]

٢. الإنسانية العادلة المهذبة

المراد بالإنسانية مجموعة من الأفكار الغالية والتصرفات الحميدة التي تصدر عن الفرد والتي تدمج ما بين العقل والروح لتُبين أهمية وجود الإنسان وقيمته في المجتمع، فنزل بها الإنسان في مرتبة عالية ويمكنه بعقله وبضميره إيجاد قيم ونظم إيجابين. فلا تتم الإنسانية العادلة إلا فيها مبادئ الحرية والتسامح والمساوة، فالحرية هي الإباحة التي تمكن الإنسان من القول والفعل المعبر عن إرادته، في أي ميدان من ميادين الفعل، وبأي لون من ألوان التعبير مع مراعاة حدود الشرع الإسلامي. وهي تطلق على منعيين أحدهما ضد العبودية بأن لا يتوقف تصرف الشخص العاقل بالأصالة على رضا شخص آخر، والمعنى الثاني هو تمكن الإنسان من التصرف في نفسه وشؤونه كما يشاء مع عدم معارض.[٣٣]

فالحرية بالمعنى الثاني تتعلق مظاهرها بأصول الناس من اعتقاداتهم وتصرفاتهم من أقوالهم وأفعالهم، فحرية الاعتقادات قد تقدم بحثه في المبدأ الأول، وأما الحرية القولية فيقصد بها التصريح بالرأي والاعتقاد في ميدان الإذن الشرعي مثل حرية العلم والتعليم والتأليف، كما أن حرية الأعمال إما في عمل المرء في خويصته وإما في عمله الماس بعمل غيره، فالأولى تدخل في تناول جميع المباحات المأذون فيها بحيث لا يتجاوز

---

[٣٢] سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** (بيروت: دار الشروق، د.ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص٢٦.

[33] Moh. Zahid and Moh Hasan, "The Existence of Wasathiyyah Islam in Madura (An Analysis of Urban Society's Acceptance of Islamic Content on Social Media)," *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 2 (2018): 382, https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i2.1875.

العمل عامله ويكون العمل المؤثر في عمل غيره لا يُنشأ ضرارا عليه مثل اختيار الملابس والمطاعم والمساكن، وأما من حرية الأعمال التي تتعلق بأعمال الغير فما يجيب به المرء على نفسه بموجب هذه الحرية من التزامات وإجراء العقود لمصلحة يراها،[٣٤] فإلزام الشخص نفسَه ذو تأثير حرية العمل الموجب به حقا لغيره عليه على تفاصيل العقود التي تجب بالتعاقد القولي والتي لا تجب إلا بالشروع في العمل.[٣٥]

والتسامح هو احترام متبادل بين الشعب الإندونيسي بعضهم بعضا، والاستعداد لتقبل المختلف واحترام البشر المختلفين من حيث المظهر، ولون البشرة، والجنس، والديانة والمعتقدات مع عدم تجاوز الحد الشرعي.[٣٦]

والمساواة يراد بها أن يقام جميع الشعب الإندونيسي أمام القضاء والحكم وفي الحقوق والواجبات على سواء من غير تمييز ولا تفريق بينهم إلا عند وجود مانع من موانع المساواة، والمراد بها العوارض التي إذا تحققت تؤدي إلى إلغاء حكم المساواة لظهور مصلحة[٣٧] راجحة في ذلك الإلغاء أو لظهور مفسدة عند إجراء المساواة.[٣٨] واعتبار هذه الموانع يكون في الهدف الذي من حقها منع المساواة ليس على اطلاقها، فالعوارض التي تتعتبر موانعَ إجراء مبدأ التساوى في بعض الأحكام الشرعية تنقسم إلى أربعة أقسام، وهي على النحو التالي:

---

[34] Muhammad Taufiq, "A Critique against the Perspective of Al-Thufy on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text," *Millati: Journal of Islamic Studies and Humanities* 5, no. 2 (2020): 121–28, https://doi.org/10.18326/mlt.v5i2.121-128.

[٣٥] الميساوي، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٨٠-٢٨٧.

[36] Maimun Maimun, "Islam Nusantara in Islamic Law Epistemology Perspective," *Al-Ihkam: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 11, no. 2 (2017): 392, https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v11i2.779.

[37] Taufiq, "A Critique against the Perspective of Al-Thufy on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text."

[٣٨] المرجع نفسه، ص٢٣٥.

١. الموانع الجبلية

هذه الموانع تقتصر على موجبات أصل الخلقة مثل إبطال حكم التساوي بين الرجل والمرأة في الخلافة وإمارة الجيش. فمن ملحقات الجبلي ما هو من آثار الجبلة مثل منع التساوي بينهما في النفقة بحيث يجب ذلك على الرجل (الزوج) لما تقرر فى العوائد من كونه هو الكاسب للأسرة، وصفات تكتسب ناشئة عن قابلية وعن سعي، وترك آثار في الخلقة لا تبلغ إلى مثلها إلا من اكتسب أسبابها وتفيد كماله في التفكير والإحساس، مثل عدم المساواة بين العالم وغيره في الصلاحية لإدراك المدركات الخفية من فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام وتحقيق المناط في النوازل وغيرها.[٣٩]

٢. الموانع الشرعية

ويراد بها ما كان تأثيرها بتعيين التشريع الحق، لأنه لا يستند إلا إلى حكم وعلل ومقاصد ومعاني معتبرة، وقد تكون تلك الحكم خفيّة وقد تكون جليّة، فالشريعة ذات القدوة والسلطة في تحديد هذه الموانع وما ينشأ عن أصول تشريعة تعتبر إجراء الموانع أرجح من إجراء المساواة، وهذه تعرف بالقواعد مثل قاعدة حفظ النسب في أن يمنع التساوي بين المرأة والرجل في جواز تعدد الأزواج، وبتتبع الجزئيات في لأحكام الشرعية مثل اعتبار شهادة المرأتين في المجالات المالية.[٤٠]

٣. الموانع الاجتماعية

هذه الموانع غالبها تبني على ما فيه المصالح الاجتماعية يرجع بعضها إلى المعاني المعقولة مثل منع التساوي بين العالم والجاهل في التصدي للنظر في مصالح الأمة،

---

[٣٩] الميساوي، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٣٧.

[٤٠] المرجع نفسه، ص٢٣٧-٢٣٨.

وبعضها الآخر إلى عرف الناس وعاداتهم التي تأصلت فيهم مثل منع المساواة العبيد للأحرار في قبول الشهادة، وكما أنها توجد كثيرا في المجالات الاجتهادية.[٤١]

٤. الموانع السياسية

وهي الأحوال التي لها تأثير في سياسة الأمة، فتتطرق إلى منع حكم المساواة بين أصناف، أو أفراد، أو في المجالات والأحوال الخاصة، ولا يكون ذلك إلا لتحقق مصلحة من مصالح الدولة. وغالبية هذه الموانع تقع موقتة،[٤٢] مثل ما قاله ﷺ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابهُ فَهُوَ آمِنٌ».[٤٣]

٣. الوحدة الإندونيسية

فالوحدة في البانتشاسيلا تنبنى على شعار "بينيكا تونغال إيكا (Bhinneka Tunggal Ika)" يعني الوحدة في التنوع، وإرادة الشعب الإندونيسي بالوحدة بأن ينضم الشعب إلى وحدة يجمعهم فيها الوطنية الإندونيسية وتراد بها وحدة الدستور والسياسة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والثقافة والأمن في حكومة إندونيسيا، وتهدف إلى تحقيق الحياة الدولية الحرة في الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة، وحماية الشعب الإندونيسي وتطوير رفاهيتهم وتثقيف حياتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على

---

[٤١] المرجع نفسه، ص٢٣٨.

[٤٢] الميساوي، **الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٣٨.

[٤٣] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العرابي، د.ت)، باب فتح مكة، رقم الحديث: ١٧٨٠، ج٣، ص١٤٠٧.

السلام العالمي.[٤٤]وهي ضد الاختلاف والتفرقة والانتقاء وبها تحقق التكافل العام[٤٥] بأن يحارب التظالم والطغيان.

٤. الشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية

الشورى أهم الطرق للوصول إلى اتّخاذ القرارات المتعلقة بشؤون البلاد بما يضمن حقوق جميع الأفراد استجابة لمتطلباتهم، وسدّاً لحاجاتها، ويتحقّق ذلك من خلال أخذ آراء الناس من أعضاء مجلس النواب وراعيتهم قبل اتّخاذ أيّ قرارات من شأنها الإضرار بالناس أو إحداث مصالح لهم، ولم تصح تلك القرارات إلا بالاتفاق أو بالتصويت الذي هو الحل الأخير، ويجيب إذا دعى للتصويت أن يدلي بشهادته ولايكتمها.[٤٦]

إن للشورى حدودا لا تتعداها بحيث تكون سلطة مجالس النواب غير مطلقة، وإنما هي مقيدة بالقواعد والضوابط والمبادئ والأحكام الشرعية التي شرعها الله، فلا تخرج عن إطار شريعة الله ودينه وأصوله العامة، ولا يملك برلمان ولاحكومة إلغاء شيء منها، وتقيّد هذه الأنظمة بنظام الإسلام بأن تعتمد في اتخاذ قراراتهم ووضع قوانينهم على الشريعة ومقاصدها من حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ الدولة والعدالة والأمن وحفظ نظام الأمة، فيكون الشعب محكومون بالأمرين: الشريعة والأخلاق، فلا يملك مجلس النواب مخالفة نص واضح الدلالة في الكتاب أو السنة النبوية، وإنما يتحرك هذا المجلس في ثلاثة مجالات وهي:

١. في ما لا نص فيه، بحيث لم يرد فيه دليل شرعي نقلي من القرآن والسنة.

---

[44] Ahmad Hariadi, *45 Butir Nilai Luhur Pancasila Bagian Ajaran al-Quran*. (Jakarta: Yayasan Kebangkitan Kaum Muslimin, 2015). pp.42-64.

[45] Hariyanto et al., "Effectiveness of the Economic System to Zakat and Waqf for Empowerment of the Ummah in Indonesia."

[٤٦] القرضاوي، **من فقه الدولة**، ص٣٧.

٢. فيما فيه نص ظني الدلالة.
٣. في إطار التنفيذ أي إصدار القوانين واللوائح التنظمية والقرارات.[٤٧]

ويجب على المرشح للبرلمان في إيطار الديمقراطة البانتشاسيلوية أن يكون حفيظا عليما وقويا أمينا وحكيما عدلا، كما يشترط في الناخب العدالة وحسن السيرة. ويجوز لكل فرد من الشعب أن ينصحهم ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر.[٤٨]

٥. العدالة الاجتماعية لكل المواطنين الإندونيسيين

إن العدالة الاجتماعية هي عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية وليس مجرد عدالة اقتصادية محددة، لأن الحياة البشرية ليست علاقات مقطوعة، وإنما هي تراحم وتواد وتعاون وتكافل بين المسلمين في إندونيسيا على وجه خاص، وبين جميع أفراد الشعب من النصارى واليهود والبوذيين وغيرهم على وجه عام، فللعدالة الاجتماعية ركيزتان وهما: الوحدة المطلقة التي تتناسق بين مقوامات الإسلام، والتكافل العام بين المواطنين الإندونيسيين. فالوحدة ضد التجزيء والانتقاء، وأما التكافل ضد التظالم والطغيان. فليس في العدالة الاجتماعية قبول طغيان الفرد على الجماعة، ولا إظهار ظلم الجماعة على فطرة الفرد ومواهبه. بناء على ما سبق، فحفظ كرامة الفرد واجب ليتمكن له من أن يبدع وأن يستثمر كامل طاقته مقررا مبدأ تكافؤ الفرص والعدل بين الشعب، ولكنه ترك مجالا للتفاضل بالعمل والجهد. لهذا لا تفرض فيها المساوة الحرفية في المال. لأن تحصيله تبع لاستعدادات، كما أن العدل المطلق يؤدى

---

[٤٧] الزحيلي، **قضايا الفقه والفكر المعاصر**، ص٥١٥-٥١٦.
[٤٨] القرضاوي، **من فقه الدولة**، ص٣٦-٣٧.

إلى تفاوت الأرزاق مع تحقيق العدالة الإنسانية. وأما أساس هذه العدالة ومبادئها الرئيسية هي ما يلي:

١. التحرر الوجداني المطلق.
٢. المساواة الإنسانية الكاملة.
٣. التكافل الاجتماعي الوطيد الوثيق بين المواطنين الإندونيسيين داخلها وخارجها.

وهذا كلها من مضامن قول سيد قطب عن العدالة الاجتماعية.[٤٩]

الخاتمة

اتضح عند الباحث أن وجه الاختلاف والاتفاق بين البانتشاسيلا والشريعة الإسلامية، فتختلف الشريعة عن البانتشاسلا بثلاثة أوجه أساسية؛ أولها: إن الشريعة الإسلامية تستنبط من الوحي إلهي، بينما البانتشاسيلا تستمد من عقول البشر وعرف وعادات المجتمع الإندونيسي. ثانيها: إن الشريعة وضع إلهي، بينما البانشاسيلا وضع بشري. ثالثها: تمتاز الشريعة عن البانتشاسيلا في الكلية والجزئية، فالشريعة لا تقبل التغيير والتعديل شاملة إلى جميع البشر، بينما البانتشاسيلا هي قواعد مؤقتة تمشي مع حال شعبها المؤقت، وتستوجب التغير كلما تغيرت حالهم. فأما الوجه الجامع بين مفهومي البانتشاسيلا والشريعة الإسلامية، فيمكن القول بأن كلا المبدأين عبارة عن القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، مع العلم أن الشريعة في حقيقتها تتجاوز كونها مبادئ مجردة إلى كونها خطابا للناس كافة، وكما أن كليهما وُضعا لتنظيم الجماعة. فلا بد للباحث سعى تقديم الحلول في التفسير الموافق المقاصد الشريعة للبانتشاسيلا. كما في المبدأ الأول تتيح الحكومة للشعب حرية الاعتقادات

[٤٩] سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، ص٢٩-٣٢.

بحيث تعترف بتعدد الأديان في المجتمع الإندونيسي مع امكان التعايش السلمي بين أفراده والحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته مع مراعاة المبادئ الإسلامية، ومبدأ التسامح والمساواة في المبدأ الثاني، ومبدأ الوحدة للمبدأ الثالث، ومبدأ الشورى في الرابع، وفي الخامس مبدأ العدالة. وهذه المبادئ كلها لا من مراعاة المقاصد الشرعية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال حتى تحقق المصالحة الوطنية والشعبية العامة.

المراجع:

Ahmad Hariadi, *45 Butir Nilai Luhur Pancasila Bagian Ajaran al-Quran*. (Jakarta: Yayasan Kebangkitan Kaum Muslimin, 2015). pp.42-64.

Al-Dimasyqi, Abu Bakar Muhammad. *Kifayatu al-Akhyar fi Hilli Ghayati al-Ikhtishar*. Surabaya: Maktabah Ahmad Nabhani, Vol. 2.

Al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad. *Ihya' Ulum al-Din*. Egypt: Muassasah Bab al-Halabi, Vol. 1, 1967.

Al-Jauziyah, Ibn Al-Qayyim. *al-Thuruq al-Hukmiyah fi al-Siyasah al-Syar'iyyah*. Jeddah: Dar 'alami al-Fawaid, Vol. 1, 2008.

Al-Misawi, Muhammad al-Thaher, *Al-Syaikh Muhammad Al-Thaher bin Asyur wa Kutubuhu Maqashid al-Syariah al-Islamiyah*. Al-Bashair li Intaji al-Ilmi, Vol. 1, 1997.

Al-Qardawi, Yusuf, *Min Fiqhi al-Daulah fi al-Islam*. Beirut: Dar al-Syoroq, vol. 1, 1997.

Al-Yubi. *Maqashid al-Syariah wa 'alaqatuha bi al-Adillah al-Syar'iyyah*. Riyadh: Dar al-Hijrah, Vol. 1, 1418.

Al-Zuhaili. *Qadhaya al-Fiqh wa al-Fikr al-Mu'ashir*.

Astuti, Ngudi. *Pancasila dan Piagam Madinah.* Jakarta: Media Bangsa.

Asyari, Muhammad Hasyim, Hadzihi *Al-Risalah Jami'ah al-Maqashid*, Tahqiq Ishomuddin Hadziq, Jombang: Maktabah al-Turats al-Islami.

Audah, Abd al-Qadir, *Al-Farqu Baina al-Fiqh al-Islami wa al-Qawanin Al-Wadh'iyyah*, (Retrieved 28th December 2018). <https://etudes-islamic.blogspot.my/2016/02/blog-post_53.html>.

Audah, Abd Al-Qadir. *Al-Tasyri' al-Jina'i al-Islami Muqaranan bi al-Qanun al-Wadh'i*. Beirut: Dar al-Kotob al-Arabi.

Endang Saifuddin Anshari. *Piagam Jakarta 22 Juni 1945*. Jakarta: Gema Insani Press, 1997.

Hariyanto, E., M. Taufiq, Z. Abidin, M. Ulum, and Maimun. "Effectiveness of the Economic System to Zakat and Waqf for Empowerment of the Ummah in Indonesia." *International Journal of Advanced Science and Technology* 29, no. 6 (2020).

Husaini, Adian. *Pancasila Bukan Untuk Menindas Hak Konstitusional Umat Islam,* Jakarta: Gema Insani Press, 2012.

Jalil, Abdul, and Muhammad Taufiq. "Al-Âtsâr Al-Mutarattibah 'Âla PERPPU (Lawâih Al-Hukûmiyyah Al-Badaliyyah) Min Al-Munazhzhamât Al-Mujtama'Iyyah Raqm 2 Li 'Âm 2017 Dlidda Wujûd Hizb Al-Tahrîr Indûnîsiyâ Min Manzhûr Saddi Al-Dzarî'Ah." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 14, no. 1 (2019): 144. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v14i1.1982.

Kaelan. M.S. *Filsafat Pancasila, Pandangan Hidup Bangsa Indonesia*. Yokyakarta: Paradigma Yokyakarta, 2009. p.2.

Lajnah Bahstul Masail. *Ahkamu al-Fuqaha' fi Muqarrati Mu'tamarat Nahdlatul Ulama 1926-2010*. Jakarta: LTN NU.

Maimun, Maimun. "Islam Nusantara in Islamic Law Epistemology Perspective." *Al-Ihkam: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 11, no. 2 (2017): 392. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v11i2.779.

Mardhatillah, M, and M Taufiq. "The Practice of Amal Masjid in Madura." *… Journal of Multidisciplinary Islamic Education*, 2020, 53–72. https://core.ac.uk/download/pdf/354363723.pdf.

Mawardi, Imam. "Islamic Law and Imperialism: Tracing on The Development of Islamic Law In Indonesia and Malaysia." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 1 (2018): 1. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i1.1583.

Muslim, Al-Hajjaj Abu Al-Hasan al-Nisapuri. *Shahih Muslim*. Beirut: Dar Ihya al-Turost al-Arabi. Vol. 3.

Qutub, Sayyid, *al-Adalah al-Ijtima'iyah fi al-Islam*. Beirut: Dar Al-Syuruq, 1995.

Setijo, Pandji. *Pendidikan Pancasila: Perspektif Sejarah Perjuangan Bangsa*. Jakarta: Gramedia Widiasarana Indonesia, 2011.

Syihab, Rizieq. *Wawasan Kebangsaan Menuju NKRI Bersyariah*. Jakarta: Suara Islam Press, 2013.

Taufiq, Muhammad. "A Critique against the Perspective of Al-Thufy on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text." *Millati: Journal of Islamic Studies and Humanities* 5, no. 2 (2020): 121–28. https://doi.org/10.18326/mlt.v5i2.121-128.

———. *Filsafat Hukum Islam; Dari Teori Ke Aplikasi*. Edited by Abd. Jalil. I. Pamekasan: Duta Media, 2019.

Taufiq, Muhammad, Akhmadul Faruq, and Ibnu Khaldun. "Implementation of 'The Madina Charter' in a Democratic Country : Indonesia as a Model." In *Proceedings of the 6TH International Prophetic Heritage Conference (SWAN 2018) Istanbul, Turkey*, 523. Istanbul: SWAN, 2018.

Taufiq, Muhammad, and Masyithah Mardhatillah. "Polygamy in Indonesian Family Law: Analysis of Maqashid Syariah." *Journal of Islam in Asia* 17, no. 3 (2020).

Yosof, Ahmed, *Tasharrufatu al-Rasul Shallallahu Alaihi Wa Sallam bi al-Imamati wa Shilatuha bi al-Tasyri'*. Qatar: Jami'atu Qatar, Majallah Markaz Buhus al-Sunnah wa al-Sirah, Ed. VIII, 1415.Hariyanto, E., M. Taufiq, Z. Abidin, M. Ulum, and Maimun. "Effectiveness of the Economic System to Zakat and Waqf for Empowerment of the Ummah in Indonesia." *International Journal of Advanced Science and Technology* 29, no. 6 (2020).

Jalil, Abdul, and Muhammad Taufiq. "Al-Âtsâr Al-Mutarattibah 'Âla PERPPU (Lawâih Al-Hukûmiyyah Al-Badaliyyah) Min Al-Munazhzhamât Al-Mujtama'Iyyah Raqm 2 Li 'Âm 2017 Dlidda Wujûd Hizb Al-Tahrîr Indûnîsiyâ Min Manzhûr Saddi Al-Dzarî'Ah." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 14, no. 1 (2019): 144. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v14i1.1982.

Maimun, Maimun. "Islam Nusantara in Islamic Law Epistemology Perspective." *Al-Ihkam: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 11, no. 2 (2017): 392. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v11i2.779.

Mardhatillah, M, and M Taufiq. "The Practice of Amal Masjid in Madura." *… Journal of Multidisciplinary Islamic Education*, 2020, 53–72. https://core.ac.uk/download/pdf/354363723.pdf.

Mawardi, Imam. "Islamic Law and Imperialism: Tracing on The Development of Islamic Law In Indonesia and Malaysia." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 1 (2018): 1. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i1.1583.

Taufiq, Muhammad. "A Critique against the Perspective of Al-Thufy

on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text." *Millati: Journal of Islamic Studies and Humanities* 5, no. 2 (2020): 121–28. https://doi.org/10.18326/mlt.v5i2.121-128.

———. *Filsafat Hukum Islam; Dari Teori Ke Aplikasi*. Edited by Abd. Jalil. I. Pamekasan: Duta Media, 2019.

Taufiq, Muhammad, Akhmadul Faruq, and Ibnu Khaldun. "Implementation of 'The Madina Charter' in a Democratic Country : Indonesia as a Model." In *Proceedings of the 6TH International Prophetic Heritage Conference (SWAN 2018) Istanbul, Turkey*, 523. Istanbul: SWAN, 2018.

Taufiq, Muhammad, and Masyithah Mardhatillah. "Polygamy in Indonesian Family Law: Analysis of Maqashid Syariah." *Journal of Islam in Asia* 17, no. 3 (2020).

Zahid, Moh., and Moh Hasan. "The Existence of Wasathiyyah Islam in Madura (An Analysis of Urban Society's Acceptance of Islamic Content on Social Media)." *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 13, no. 2 (2018): 382. https://doi.org/10.19105/al-ihkam.v13i2.1875.

Zaim, Muntaha Artalim. *Fikih Al-Ta'ayus Baina al-Muslimin wa Gairihim fi Indunesia: Dirasah Maqashidiyah*. Al-Jami'ah al-Islamiyah al-Alamiyah Malaysia, 2013.